# "واقع تدوين الصحيحين بين ضوابط المحدثين وشبهات الحداثيين".

د/ سلاف لقيقط

**بحث مقدم إلى الملتقى الوطني : "صحيحا البخاري ومسلم في القراءات الحداثية–عرض ونقد–"**

المنعقد يومي 02-03 ديسمبر 2018

بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

تنظيم كلية أصول الدين بالاشتراك مع مخبر الدراسات القرآنية والسنة النبوية.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله، أما بعد:

فبعد اطّلاعي على النّشرة الخاصّة **بملتقى** : **"صحيحا البخاري ومسلم في القراءات الحداثية– عرض ونقد–"** المنظم من قبل **قسم الكتاب والسنة بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية** .. وبعد قراءتي للمحاور التي عرضتها اللّجنة العلميّة للملتقى .. استوقفني **المحور الثاني : تدوين الصحيحين في القراءات الحداثية.** فعزمت – مستعينة بالله – على إثراء هذا المحور وبنوده من خلال عرض ورقة بحثية تحت عنوان :

## "واقع تدوين الصحيحين بين ضوابط المحدثين وشبهات الحداثيين".

حيث يرى الحداثيون أن مرحلة تدوين الصحيحين لم تكن آمنة ولا محاطة بضمانات السلامة بالقدر الكافي لحفظ الأحاديث النبوية بسبب المؤثرات السياسية والاجتماعية وغيرها، وأن الرواة وعلى رأسهم صاحبا الصحيحين لم يكونوا بمنأى عما عرفه عصرهم من الصراعات السياسية، والطائفية والمذهبية، سيما وأنّ تصنيف الصحيحين كان في زمن الحكم العباسي القائم على أنقاض الحكم الأموي، وفي فترة بروز الفرق الإسلامية وتشوف كل منها إلى تصدر المشهد المجتمعي، متجاهلين بذلك الواقع التحديثي وما أحاطه به رواده من ضوابط نقدية حفظوا بها الرواية في صورتيها المكتوبة والشفوية، متنكرين لجهود إمامي السنة البخاري ومسلم –رحمهما الله– وتضحياتهما من أجل الذود عن الحقيقة وأدائها كما هي يحدوهما في ذلك الوازع الديني– الاعتبار الذي أضرب صفحا عنه الحداثيون –.

فجاء هذا البحث لعرض هذه الشبهة وحيثياتها والرد عليها بما تيسر من حجج وبراهين، منطلقا ابتداء من تسليط الضوء على واقع تدوين الصحيحين الذي كان محل اشتباه لدى الحداثيين، ومن أجل ذلك ارتأيت تقسيم مادته إلى ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول** : واقع تدوين الصحيحين.

**المبحث الثاني** : شبهات الحداثيين حول واقع التدوين.

**المبحث الثالث** : نقد هذه الشبهات.

وهذا تفصيلها.

**المبحث الأول : واقع تدوين الصحيحين.**

حاولت من خلال هذا المبحث أن أعرض بشكل مختصر الواقع السياسي[1] الذي عايشه الإمامان: البخاري ومسلم، وأن أبرز أهم الملامح التي ميزت حكم بعض الخلفاء العباسيين، خاصة من تزامن حكمهم و تدوين الصحيحين، كما اجتهدت انطلاقا من بعض النصوص و الوقائع التاريخية في تحديد الفترة التي صنف فيها الشيخان صحيحيهما، وقد جاء في مطلبين.

**المطلب الأول: عصر الإمامين – البخاري ومسلم– :**

الإمام البخاري هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، البخاري نسبة إلى بخارى إحدى مدن أوزباكستان.

الإمام مسلم هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري، النيسابوري

عاش الإمامان البخاري ومسلم زمن الخلافة العباسية بعصريها الأول– العصر الذهبي– والثاني– بداية الضعف والانحطاط–، حيث قامت هذه الأخيرة سنة 132هـ على يد أبي العباس عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب عم الرسول –ρ– المشهور بأبي العباس السفاح، سمي بذلك لأنه سفح دماء بني أمية، وأنهى حكمهم. وقد استمر حكمه قرابة الأربع سنوات.

– تولى الحكم بعده أبو جعفر المنصور (136هـ–158هـ)، وفي خلافته، وتحديدا سنة 142هـ امتحن الإمام مالك فضرب وعذّب وكان عمره 53 سنة.

– تقلد الحكم بعده أبو عبد الله المهدي (158هـ–169هـ)، ثم أبو محمد الهادي (169هـ–170هـ)، ثم بعده هارون الرشيد (170هـ–193هـ)، وقد تميز عصر الرشيد بالازدهار، وانتشار الكتب والمؤلفات في جميع العلوم الإسلامية والعربية من تفسير وحديث و فقه وأصول ونحو وأدب.

– آل الحكم بعده إلى ابنه الأمين (193هـ–198هـ)، ثم المأمون(198هـ–218هـ)، وعندما تولى هذا الأخير مقاليد الحكم كان عمر البخاري – رحمه الله– أربع سنوات، حيث:

- ولد الإمام البخاري سنة 194هـ وبعده بعشر سنوات – على المشهور – ولد الإمام

---

[1]– ينظر: محمد قطوش: تاريخ الدولة العباسية(37–153)، محمد الخضري بك: الدولة العباسية(48–295)، الذهبي: سير أعلام النبلاء(391/12، 558/12–236/11)، الإمام البخاري: موقع https://aldaoud.me

مسلم أي سنة 204هـ.

فكانت ولادتهما بعد قيام الخلافة العباسية بحوالي 62 سنة – مسلم 72سنة- .

- وكانت ولادة البخاري بعد انقضاء خلافة هارون الرشيد ووفاته **بسنة واحدة**.

وقد عرف المأمون بـ:

أ- حبه للعلوم العقلية، وكلام الفلاسفة الأوائل ( بنى دارا لترجمة كتب الفلاسفة اليونان وسماها دار الحكمة).

ب- التف حوله رؤوس الاعتزال، أمثال بشر المريسي ( و كان هاربا في زمن والده- المأمون- هارون الرشيد الذي كان يطلبه ليقتله ببدعته). فما زالوا بالمأمون حتى تبعهم وتبنى الفكر الاعتزالي.

ت- وفي خلافته وقعت فتنة القول بخلق القرآن، و محنة الإمام أحمد التي عذب فيها أشد العذاب وسجن وكان عمره حينئذ 54 سنة، حيث أجبر المأمون العلماء على القول بخلق القرآن، فأجابوه تحت طائلة العذاب إلا الإمام أحمد وصاحبه محمد بن نوح.

ث- استقرت أمور الخلافة له بعد قضائه على كل الثورات ضده.

– تولى الخلافة بعده أخوه المعتصم (218هـ-227هـ).وكان عمر البخاري وقتها 24 سنة. وفي خلافته:

- استمرت محنة الإمام أحمد، بل اشتدت، لكن لثبات الإمام اضطر المعتصم إلى اطلاق سراحه وكان ذلك سنة 221هـ بعد أن أذاقه صنوفا من العذاب.

– تولى الخلافة بعده ابنه الواثق (227هـ-232هـ) وكان عمر البخاري حينها 33 سنة. كان الواثق :

أ- أشد ممن سبقه في القول ببدعة القرآن ( لأنه تربى في حجر قاضي المحنة ابن أبي ذؤاد).

ب- نفى الإمام أحمد من بغداد، ومنعه من التحديث وحتى من الخروج إلى الصلاة.

– بعده تولى الخلافة المتوكل ( 232هـ-247هـ) وكان عمر البخاري 38 سنة. في خلافته :

أ- أمر بإظهار السنة، والقضاء على الفتنة التي نشأت عن القول بخلق القرآن.

ب- استقدم المحدثين والعلماء إلى "سامرا" وأمرهم أن ينشروا الحديث.

ت- أظهر المتوكل احتراما كبيرا للإمام أحمد، وحاول أن يستميله ليترك بغداد ويسكن "سامرا"، وأن يقربه منه ويوليه تربية ولده " المعتز" لكن الإمام رفض بشدة.

– تولى الخلافة بعده المنتصر، ثم المستعين، ثم المعتز بن المتوكل، ثم المهتدي.

- في خلافة هذا الأخير توفي الإمام البخاري وذلك سنة 256هـ.عن عمر ناهز 62 اثنتين وستين سنة.
- وتوفي بعده بخمس سنوات الإمام مسلم وكان ذلك سنة 261هـ في خلافة أبي العباس المعتمد على الله.

**المطلب الثاني: فترة تدوين الصحيحين ومميزاتها.**

يمكن تحديد هذه الفترة –على وجه التقريب–، وأهم ملامحها ومميزاتها انطلاقا من بعض المحطات في الحياة العلمية للشيخين[2].

أما **البخاري** فقد ذكر بعضها في جوابه لمحمد بن أبي حاتم الوراق حين سأله عن بداياته في طلب الحديث، قال : "قلت لابي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث قال ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب قال: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: **عشر سنين** أو أقل ... قال: فلما طعنت في ست عشرة سنة حفظت كتب بن المبارك ووكيع وعرفت كلام هؤلاء يعني أصحاب الرأي قال ثم خرجت مع أمي وأخي إلى الحج قلت فكان أول رحلته على هذا **سنة عشر ومائتين**–210هـ– ... قال : فلما طعنت في **ثمان عشرة** جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم وذلك أيام عبيد الله بن موسى وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر الرسول –صلى الله عليه وسلم– في الليالي المقمرة ".

– قال أبو بكر بن أبي عياش الأعين :"كتبنا عن محمد بن إسماعيل وهو أمرد على باب محمد بن يوسف الفريابي". قلت–ابن حجر–:" كان موت الفريابي سنة اثنتي عشرة ومائتين وكان سن البخاري إذ ذاك نحوا من ثمانية عشر عاما أو دونها".

– و في مدة تصنيف الجامع قال محمد بن إسماعيل البخاري :"صنفت كتابي الصحاح **لست عشرة سنة** خرجته من ستمائة ألف حديث وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى".

– فلما أنهى تصنيفه له عرضه على علماء عصره، قال أبو جعفر العقيلي:" لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المديني وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري

---

[2]– ينظر: الخطيب: تاريخ بغداد(2/6-12، 13/100) الذهبي : سير أعلام النبلاء(12/391، 12/558)، ابن حجر: هدي الساري (478).

وهي صحيحة".

مما سبق يمكن تلخيص أهم المحطات العلمية في حياة الإمام البخاري ذات الصلة بتصنيف الجامع في النقاط الآتية:

– ألهم البخاري حفظ الحديث وهو ابن عشر سنين .

– صنف البخاري كتابه لست عشرة سنة .

– عرض البخاري كتابه الصحيح على الإمام أحمد ( وقد توفي سنة 241هـ)، وابن معين ( وقد توفي سنة 233هـ)، وابن المديني( وقد توفي سنة 234هـ).

- **مما يفيد هذا أن الإمام البخاري – رحمه الله– قد أنهى تصنيف الصحيح قبل وفاة ابن معين، أي: قبل سنة 233هـ،**

– وقد استغرق تصنيفه– رحمه الله– له **ست عشرة –16–**سنة.

–كان عمر البخاري عندما بدأ التحديث **ثمانية عشر –18–** عاما.

- وعليه فإن البخاري قد **دون الصحيح** بين سنتي **[ 212هـ–233هـ]**، وأن بداية ذلك كانت **أواخر خلافة المأمون، واستمرت زمن المعتصم، وأكمله في خلافة الواثق.**

– أما **مسلم** فقد أتم تصنيف كتابه الصحيح سنة **250هـ** وكان قد **استغرق** في ذلك **خمس عشرة –15–سنة،** فتكون **بداية تصنيفه** له سنة **235**هـ، أي **في خلافة المتوكل والمنتصر والمستعين.**

من خلال كل ما سبق، وبعد تحديد فترة تدوين الصحيحين، ومطابقة ذلك ومقارنته مع ما سبق عرضه في المطلب الأول حول عصر الإمامين، يمكن القول أن تدوين الصحيحين كان:

**أولا** : بعد سقوط الحكم الأموي بـ 80سنة،– واستقرار الحكم العباسي–

**ثانيا** : في عصر عرف ازدهارا كبيرا للعلوم ونشاطا متميزا للحركة العلمية، وانتشارا واسعا للكتب والمؤلفات في جميع الفنون الإسلامية : الحديث، التفسير، الفقه، الأصول، النحو والأدب.

**ثالثا** : صنف البخاري الجامع في فترة هيمنة الفكر الاعتزالي .

**رابعا** : صنف مسلم الصحيح في فترة هيمن فيها الفكر السني الحديثي.

## المبحث الثاني: شبهة الحداثيين حول واقع التدوين.

ضمنت هذا المبحث نص هذه الشبهة من خلال عرض أقوال بعض الحداثيين، ثم بينت أصلها في مذاهب غيرهم ممن سبقهم إلى الطعن في السنة عموما وفي الصحيحين على وجه خاص، ثم بينت ما تضمره هذه الشبهة وما تتفتق عنه من افتراءات تشكك في عدالة الإمامين – البخاري ومسلم– ومن ثَمَّ في صحة كتابيهما، وقد قسمت هذا المبحث إلى مطلبين.

## المطلب الأول: نص الشبــهة

أثار الحداثيون الكثير من الشبهات حول الصحيحين بهدف الطعن فيهما والتقليل من جهود صاحبيهما في خدمة السنة النبوية، ومن ثم التشكيك في هذه الأخيرة ووضعها في دائرة الاتهام والرفض، ومما تعلقوا به في هذا الوضع السياسي السائد عند تدوينهما خاصة، بل ذهبوا إلى أن السياسة كان لها الأثر الأكبر في صياغة الثقافة الإسلامية بل قضايا الدين كله.

حيث تكلم الجابري في كتابه "إشكالية الفكر العربي" تحت جزئية: "السياسة والعلم في الثقافة العربية – [3]"عن دور السياسة في توجيه الفكر وأن الدور المحرّك للحياة الثقافية في التاريخ العربي الإسلامي منذ بداية تشكلها كان للسياسة، لا للعلم، مما جعلها تخضع باستمرار –أي الثقافة– لتقلباتها .

وقال أركون: "...إذن فإن العامل السياسي قد لعب دورا كبيرا –بل وحاسما– في تشكيل التراث ونشره، سواء أكان هذا التراث تأريخيا، أم تفسيرا، أم حديثا بنويّا... وكان المذهب المنتصر في فترة ما وبيئة ما يفرض نفسه بصفته المذهب الإسلامي الصحيح والوحيد... وعن القوة المسلحة كان الناس يخضعون ويطيعون "[4].

فعملية التدوين في نظرهما لم تكن بريئة، ومرحلة التدوين في تقديرهما وتقدير غيرها ممن لفّ لفّهما لم تكن آمنة ولا محاطة بضمانات السلامة بالقدر الكافي في ظل الصراعات السياسية، وتأثر رواة الحديث بها [5].

والشيخان: البخاري ومسلم – طبعا– ليسوا بمنأى عن ذلك، ولذلك ذهب نيازي في كتابه "دين السلطان" إلى أن أحاديث الصحيحين لا تخلو من صبغة سياسية، وأن صاحبيهما

---

[3]– ص:(60، 61).

[4]– الإسلام أوربا الغرب:( 217).

[5]– حسين حنفي: من النقل إلى العقل (17/2).

ألفوهما تحت تأثير السلطة السياسية العباسية التي فرضت تأثيرها على المؤُلِف والمؤَلَّف، وهذا ما يقود –بزعمه– إلى التشكيك والتوجّس من صحة الأحاديث المودعة في هذين الكتابين[6].

**المطلب الثاني: أصل هذه الشبهة وتداعياتها.**

على الرغم من ادعاء أصحاب القراءة الحداثية كونها قراءة ليست تقليدية تدعو إلى تحرير العقل من قبضة وسلطة التراث، نجدها قراءة أسيرة لكثير من الأفكار الاستشراقية والطروحات الشيعية المعروفة.

فمثلا يقول جولد تسهير في كتابه: "في زمن العباسيين عمل التأثير الرسمي جهده لمنع تعظيم ذكر ابن هند –معاوية– .... وكان هناك ضغط رسمي لإزالة أشياء مثل هذه، فعلى سبيل المثال أن البخاري لم يكن يقدّم مناقب معاوية كأحاديث صحيحة، ولكن هذه وكل ما يتصل بمدح الأمويين كان يقمع ويتلف، وبالمقابل تم الترويج والنشر لعدد كبير من الأحاديث التي تذّم رجال بني أمية"[7].

–وصنّف الميرزا فتح الله بن محمد جواد الأصبهاني (1339هـ) كتابا سماه "القول الصّراح في البخاري وصحيحه الجامع"، ومما اعتمد عليه في نقده للبخاري الأثر السياسي والإيديولوجي لسنيّة البخاري على روايته لمناقب أهل البيت، وأكد ذلك السبحاني في تقديمه للكتاب[8].

إنّ في اتهام الحداثيين للشيخين بخضوعهما لقوة السلطان ومن ثم محاباته والاستجابة لرغباته، إتهام لهما بـ:

**أولا**: الكذب في أحاديث رسول الله ρ.

**ثانيا**: كتمان العلم بكتمان وإخفاء أحاديث عن رسول الله ρ تخالف هوى الحاكم.

فتحوّلت الشبهة بناء على ذلك إلى ثلاث شبهات.

## المبحث الثالث: نقد شبهات الحداثيين حول واقع التدوين.

---

[6]– ص:(110).

[7]– دراسات محمدية: (54).

[8]– ص: (ب).

يمكن دحض هذه الشبهات وتفنيد هذه الافتراءات انطلاقا من مجموعة من الحقائق:

**الحقيقة الأولى: أن أهل الحديث من أكثر الناس توجسا وتحذرا في العلاقة مع السلطان**[9]، ومن ملامح ذلك:

**أ- توقف بعضهم، وتضعيف آخرين من يدخل على الحكام من الرواة.**

- فعبد الله بن ذكوان- أبو الزناد- كرهه مالك لدخوله في عمل السلطان[10].

- وعن ابن أبي حاتم قال: " قال يحي بن سعيد القطان: كان ابن سيرين لا يرضى حميد بن هلال، فذكرت ذلك لأبي، فقال: دخل في شيء من عمل السلطان، فلهذا كان لا يرضاه"[11]. وقد وثقه الحافظ فقال:"ثقة عالم توقف فيه ابن سيرين لدخوله على الحاكم"[12].

وكان محمد بن سيرين أشهر أئمة الجرح والتعديل وأحد المؤسسين لقواعده.

- وقيل لأحمد وقد أثنى على أحمد بن عبد الملك الحراني: "إن أهل حران يسيئون الثناء عليه، فقال: أهل حران قلّ أن يرضوا على إنسان، هو يغشى السلطان لصنيعة له"[13].

-كذلك حميد الطويل تركه زائدة لدخوله في شيء من عمل السلطان[14].

**ب- اعتبار بعض النقاد عدم الدخول على السلطان مزية يقدّم بها الراوي على غيره أحيانا.**

- فعن صالح بن أحمد بن حنبل قال: "قلت لأبي: أيهما أصلح عندك وكيع أو يزيد يعني بن هارون؟ قال: ما فيهما بحمد الله إلا صالح -في السير: ثبت-، إلا أنّ وكيعا لم يختلط بالسلطان"[15].

---

[9]- خالد بن عبد العزيز: مسلك الفكر العقلي المعاصر للطعن في الصحيحين-دراسة وصفية نقدية- (8-13)، بتصرف.

[10]- ابن حجر : هدي الساري (412).

[11]- الجرح والتعديل : (280/7).

[12]- تقريب التهذيب : (244/1).

[13]- ابن حجر: تهذيب التهذيب (118/1).

[14]- هدي الساري : (411/1).

.

[15]- ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل (386/1).

**جـ– عدم توثيق النقاد أحدا من الحكام سوى عمر بن عبد العزيز** وإن عرف الحاكم بالعلم والاشتغال به –على غرار عبد الملك بن مروان– ما لم تتوفّر فيه شروط التعديل كالحفظ والاتقان.

**د–رفض كثير من العلماء الدخول على الحاكم**، ولو كان بطلب من هذا الأخير، وحضّهم على ذلك، ومواقف سفيان الثوري –وهو أمير المؤمنين في الحديث– شاهدة على ذلك، فهو القائل: "إن دعاك هؤلاء الملوك تقرأ عليهم **[قل هو الله أحد]**، فلا تجبهم فإن قربهم مفسدة للقلب"[16].

وفي رسالته إلى عباد بن عباد يوصيه قال: "...وإياك والأمراء والدنوّ منهم، وأن تخالطهم في شيء من الأشياء..." [17].

بل كانت لهم مواقف صلبة اتجاه إغراءات السلطة فهذا سلمة بن دينار سأله الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك أن يرفع إليه حاجته، ويطلبها منه، فقال: "هيهات، قد رفعتها إلى من لا يخْتزل الحوائج دونه، فإن أعطاني منها شيئا قبلت، وإن زوى عنّي منها شيئا رضيت"[18]. وكذلك ما أثر عن الإمام أحمد من رفضه عرض المتوكل استقدامه "سامرا" بغرض تقريبه منه، وتوليته عملية تأديب ابنه المعتز.

وكذلك حالهم اتجاه ترهيبها، وأشهر مثال على ذلك موقف الإمام أحمد بن حنبل – الذي مر معنا– من خلفاء بني العباس: المأمون والمعتصم في فتنة القول بخَلْق القرآن.

وكذلك كان موقف الشيخين من الحكام قويا شديدا على غرار غيرهم من أئمة الحديث.

فهذا الإمام البخاري يرسل إليه الأمير خالد بن أحمد الذهلي يطلب منه أن يحمل إليه كتابيه "الجامع الصحيح" و"التاريخ الكبير" ليسمعهما منه، فيرد عليه البخاري قائلا: " أنا لا أذلّ العلم، ولا أحمله إلى أبواب الناس، فإن كانت لك إلى شيء منه حاجة فاحضر في مسجدي، أو في داري، وإن لم يعجبك هذا فإنك سلطان، فامنعني من المجلس، ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة، لأني لا أكتم العلم" قال الراوي: "فكان سبب الوحشة بينهما

---

[16]– ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل (170/1).

[17]– ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل (168/1).

[18]– ابن عساكر : تاريخ دمشق (29/22).

هذا"[19]، كما كان موقفه هذا سببا لمنحه ثانية عصفت بالبخاري فرضت عليه أن يخرج من بيته مهاجرا قاصدا بيت أقاربه في قرية "خرتنك" من قرى سمرقند ليتوفى بها.

وقد جاء موقفه هذا بعد محنته الكبرى التي ترك على إثرها نيسابور،حيث كان في أمس الحاجة إلى من يشد أزره وينصره، ولا أفضل في تلكم الحال من أصحاب النفوذ والسلطان.

ثم إذا كان البخاري يأبى أن بنقل حديث رسول الله –ρ – إلى مجالس الحكام و يرى في ذلك إذلالا و إهانة له، فهل يتوقع منه أن يكذب في حديث رسول الله– ρ– بفعل ضغوطات سياسية أو محاباة لهذا أو ذاك من الحكام؟

**الحقيقة الثانية : شهادة أهل زمانهما ومن عرفهما من علماء الأمة الأثبات لهما بالتقوى والورع والإيمان، مما يسمو ويحلق بهما بعيدا عن مستوى هذه الشبهة.**

وأكتفى هنا بكلام الإمام أحمد – لما عرف عنه من مناهضته لبعض الخلفاء العباسيين وعلى رأسهم المأمون–.

قال أحمد:" ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل"، وقال: " انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خرسان: أبو زرعة الرازي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وعبد الله بن عبد الرحمان السمرقندي، والحسن بن شجاع البلخي"[20].

فلو كان البخاري ممن يمشي في هوى الحكام ومنهم المأمون الذي ألف الجامع في خلافته لما حظي بمثل هذا التوثيق والتعديل من الإمام أحمد.

وفي مسلم قال الفراء –شيخه–: "كان مسلم من علماء الناس وأوعية العلم ما علمته إلا خيّرا"[21].

ثم إنه وعلى الرغم ممّا وقع بين الإمام البخاري ومحمد بن يحيى الذهلي إلا أنّ هذا الأخير لم يتجاسر على رميه بالكذب أو الخضوع لرغبات السلطان مما يؤكد ويعزز براءة البخاري– رحمه الله– من هذه التهمة، خاصة وقد دوّن الصحيح في فترة كانت فيها الهيمنة للفكر الاعتزالي بقوة السلطان، والفتنة كانت زمن المتوكل– الذي أحيى السنة وانتصر لأهلها، وكان

---

[19]– الذهبي : سير أعلام النبلاء (465/12).

[20]– الذهبي : سير أعلام النبلاء (425/12،421).

[21]– ابن حجر : تهذيب التهذيب (115/10).

معاديا للفكر المعتزلي.

ومن ورعه –رحمه الله– قوله: "إنّي لم أرد المقام بنيسابور أشرا ولا بطرا ولا طلبا للرئاسة..." [22].

ومن ذلك أيضا ما حكاه النووي واصفا تورّعهما في الرواية، قال: " ليس للرّاوي أن يزيد في نسب غير شيخه ولا صفته على ما سمعه من شيخه لئلا يكون كاذبا على شيخه، فإنْ أراد تعريفه وإيضاحه وزوال اللّبس المتطرق إليه لمشابهة غيره فطريقه أن يقول حدثني فلان يعني ابن فلان أو الفلان أو هو ابن فلان أو الفلاني أو نحوه ذلك فهذا جائز حسن، قد استعمله الأئمة، وقد أكثر البخاري ومسلم منه في الصحيحين"[23].

**الحقيقة الثالثة : أن عملية تدوين الحديث كانت تسير بالموازاة مع الرواية الشفهية** التي كان يحفظها الرواة في صدروهم، ويحتفظون بها في كتبهم الخاصة على حد سواء.

وما كان يحدث به الراوي لم يكن مستقلا فيه عن غيره، فلم تكن الرواية خاصة به يتصرف فيها كما يشاء، كما أنها لم تكن مجهولة المصدر، بل يشترك معه فيها غيره سماعا ورواية، الأمر الذي يمكّن من كشف الكذب، في الوقت الذي يستحيل عقلا، هذا–ولم يحصل واقعا– تواطأ الجميع على الكذب[24].

ولعلّ إلى هذا المعنى أشار الخليفة عمر بن عبد العزيز، وأكّده بقوله –فيما رواه البخاري تعليقا–: "انظر – مخاطبا أبا بكر بن حزم– ما كان من حديث رسول الله –ρ– فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النبي – ρ– ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يُعلّم من لا يعلم فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرّا"[25].

هذا وقد سمع الجامع من البخاري حوالي تسعون (90) ألفا، كما أن مصادره فيه معروفة ومشهورة: ومنها موطأ مالك، ومسند أحمد، وكذلك حال الإمام مسلم. بل إن كثيرا منها كان قد صنف أيام الخلافة الأموية.

---

[22]– الذهبي : سير أعلام النبلاء (459/12).

[23]– المنهاج : (38/1).

[24]– المطرفي : تقويم النقد الموجه لصحيح البخاري (7).

[25]– الجامع : كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم (194/1).

وعليه فأحاديث الصحيحين كانت منتشرة متداولة، يمكن لأي أحد أن يكشف ما فيها من كذب –على حد زعم الحداثيين–.

**الحقيقة الرابعة : عرض البخاري ومسلم كتابيهما على أئمة السنة في زمانهما فاستحسنوهما.**

أما **البخاري** فقد عرض كتابه الصحيح فيما ذكره العقيلي: "على ابن المديني **وأحمد بن حنبل** ويحيى بن معين، **فاستحسنوه** وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث"، قال العقيلي: "والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة".

وأما مسلم فعرض الصحيح على ابي زرعة الرازي، قال: "فكل ما أشار أن له علّة تركته، وكل ما قال إنه صحيح وليس له علّة أخرجته".

وعرض العلماء مصنفاتهم على أئمة الحديث في عصرهم كان عرفا مشهورا معمولا به، فالإمام مالك عرض كتابه على سبعين من فقهاء المدينة، وكذلك فعل أبو داود، والترمذي وابن ماجه وغيرهم.

وفي استحسان **الإمام أحمد لصحيح البخاري أعظم ردّ على هذه الفرية.**

**الحقيقة الخامسة : أن الإمام البخاري قد ضمّن كتابه الردّ على ما انتشر في عصره من بدع كالإرجاء والاعتزال والتشيع وغيرها،** على الرغم من أن كثيرا منها كان بدعم ومباركة من السلطة الحاكمة –خلافة المأمون والمعتصم والواثق بالله–.

يقول أبو بكر كافي في كتابه "منهج الإمام البخاري": "وقد ظهر لي غرض آخر دفع البخاري إلى تأليف جامعه وهو تلك الموجة من البدع التي ظهرت في القرنين الثاني والثالث، كالإرجاء والاعتزال والخروج ، والتجهم والنصب، والتشيع، وبدع سلوكية كالتصوف الغالي، وبدع مذهبية فروعية، كالتعصب لإمام ما والإقبال على استعمال الرأي وتكلف القياس واطراح السنن الثابتة عن النبي –صلى الله عليه وسلم– لذلك كله جرد الإمام البخاري نفسه من خلال جامعه للرد على كل هذه البدع بالسنن الثابتة عن النبي –صلى الله عليه وسلم–.

**فكتاب " الإيمان "** من " جامعه " قد **ذكر فيه مذهب أهل السنة والجماعة في حقيقة الإيمان** من أنه قول وعمل، يزيد وينقص وضمنه الرد على المرجئة، وهذا واضح في كثير

من تراجم هذا الكتاب منها :" دعاؤكم إيمانكم "، " أمور الإيمان "، " من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه "، " علامة الإيمان حب الأنصار "، " تفاضل أهل الإيمان "، " الصلاة من الإيمان "، " اتباع الجنائز من الإيمان"، " زيادة الإيمان ونقصانه "، وكذلك ضمنه الرد على غلاة الخوارج والمعتزلة الذين يجعلون الأعمال ركناً من الإيمان يزول بزوالها. فيكفرون أهل الكبائر ويحكمون بخلودهم في النار، وهذا الرد في التراجم التالية : " كفران العشير، وكفر دون كفر " و " المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها إلا بالشرك "، " ظلم دون ظلم" .

وأما **كتاب "فضائل الصحابة" وكتاب "مناقب الأنصار"** فقد ضمنها **الرد على الشيعة** الروافض والناصبة، والخوارج وغيرهم من المنحرفين عن أصحاب رسول الله كلهم أو بعضهم، فقد **أورد مناقب أبي بكر وعمر وعثمان، وفضل عائشة،** ومعاوية وهذا ردّ على الشيعة. **وأورد فيه ما يدلّ على فضل علي والحسن والحسين، ومناقب فاطمة** وهذا رد على الخوارج والنواصب.

وأما **كتاب "الفتن"** فقد ضمنه **الرد على من يرى الخروج على الأئمة بالسيف من الخوارج والمعتزلة**... وكتاب "الاعتصام بالسنة" الرد على من لا يرى قبول أخبار الآحاد من المعتزلة وغيرهم...ضمنه (أيضا) الحث على التمسك بها (أي بالسنة) وهو ردّ على غلاة القياسيين، وأهل الرأي ومن تراجمه فيه: «**باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس**».

أما **كتاب "التوحيد"**... ضمنه **مذهب أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات،** وفيه ردّ بالغ على الجهمية والمعتزلة ومن تابعهم في إنكار صفات الله عز وجل وأسمائه أو تأويلها على غير ما ورد به الشرع"[26].

فأين هي السلطة السياسية من كل هذا؟

**الحقيقة السادسة** : إن من مصادر الصحيحين : "الموطأ" للإمام مالك و"المسند" للإمام أحمد، فأغلب ما في الموطأ من أحاديث أخرجها الشيخان في صحيحيهما –كما ذكر ذلك ابن عاشور في كشف المغطا –وأغلب ما في الصحيحين موجود في مسند الإمام أحمد، وميزة هذين المصنفين أنهما صنفا في فترتين مختلفتين، أما الأول ففي العصر الأموي، وأما الثاني ففي العصر العباسي، وأن مصنفيهما (مالك وأحمد) أشهر من نار على علم عرفا بالإمامة

[26]- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها(56-57).

والورع، وأنهما لم يسلما من نقمة السلطان فمحنة أحمد مع الخليفتين العباسيين: المأمون والمعتصم في القول بخلق القرآن مشهورة، ومحنة الإمام مالك مع الخليفة أبي جعفر في طلاق المكره أيضا معروفة .

**الحقيقة السابعة** : عد ما اتفق عليه الشيخان الامام البخاري والامام مسلم من الأحاديث التي أورداها في صحيحيهما يقارب 2000 حديثا. على الرغم من أنهما دوّنا في فترتين مختلفتين –كما بينت ذلك سابقا–

**الحقيقة الثامنة** : **إنّ المنهج النقدي** الذي اعتمده أئمة الحديث ونقاده بما فيه من قواعد وضوابط تُحصن الرواية **يعدّ سدا منيعا في وجه الكذابين والوضاعين أيا كانوا**.

إذ يعد هذا المنهج قمة ما وصل إليه الإبداع الفكري وأدق ما وضعه الاجتهاد البشري في تحقيق الأخبار، وهذا باعتراف كثير من فلاسفة الغرب على غرار: ريتشارد سيمون وغيره، حيث صرحوا بأنهم تعلموا نقد النصوص من علم الحديث.

**الحقيقة التاسعة** : أما كتمهما –رضي الله عنهما– وإخفاؤهما بعض الأحاديث بعدم إخراج أحاديث صحيحة في الصحيحين لأنها لا تتوافق والمناخ السياسي العام، فردّه قد ورد في كثير من النقاط السالفة الذكر –بل ويكفيهما في رد هذه الشبهة أنهما **لم يدّعيا إخراج كل الصحيح وحصر الصحيح من الأحاديث فيما أخرجاه في كتابيهما**.

قال البخاري: "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صحّ وتركت من الصحيح لحال الطول".

وقال مسلم: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا –يعني في كتابه الصحيح".

هذا وقد اقترح بعضهم على البخاري أن لا يظهر قوله – المتعلق بخلق القرآن– عند العامة، فقال: "إني أخشى النّار، أُسأل عن شيء أعلمه حقا أن أقول غيره "[27].

**وختاما**: لا يخلو عصر من العصور من وجود سلطة سياسية حاكمة، فأي عصر في تقدير وزعم الحداثيين يكون أأمن وأسلم لتدوين أحاديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم–

---

[27]– الذهبي: سير أعلام النبلاء (463/12).

عامة، وجمعها وتمييز صحيحها، و يجعل هذه العملية بريئة في عين هؤلاء؟.

## قائمة المصادر والمراجع


1 – **تاريخ الدولة العباسية** : محمد سهيل طقوش، دار النفائس– بيروت– لبنان، ط(7 ):(1430هـ– 2009م)

2 – **تقريب التهذيب** : شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:852هـ) : تحقيق محمد عوامة ، دار الرشيد –سوريا– (1406هـ– 1986م).

3 – **تقويم النقد الموجه لصحيح البخاري:** عادل بن سعد المطرقي – مقال عل شبة النت–

4 – **تهذيب التهذيب** : شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:852هـ)، دار الفكر – بيروت– ط(1) : (1404هـ– 1984م ) .

5 – **الدولة العباسية:** محمد الخضري بك، مؤسسة المختار الأولى، ط(1):( 1424هـ–2003م).☹

6 – **الجامع صحيح البخارى** :أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم ابن المغيرة بن بردزبة البخاري الجعفي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط( 1401 هـ - 1981 م).

7 – **الجرح و التعديل** : أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (ت:327 هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية –الهند– دار إحياء التراث العربي –بيروت– ط(1): (1271هـ– 1952م ) .

8 – **سير أعلام النبلاء** : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت:748هـ)، تحقيق : مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، ط(3) : (1405هـ– 1985م).

9 – **القول الصراح في البخاري وصحيحيه الجامع**: الأصبهاني، تحقيق: حسين الهرساوي، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام–إيران– ط(1):(1422هـ).

10 – **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج** : أبو زكرياء يحي بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي –بيروت– ط(1) : ( 1392هـ) .

11 – **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها** : أبو بكر كافي ، دار ابن حزم، ط(1).